● خبر

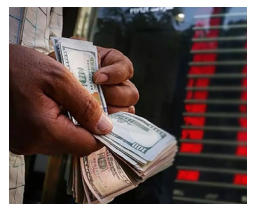

في أوّل ردّ فعل للأسواق على الاتفاق

تراجع العملات والذهب، وصعود البورصة

الوفاق/ أثّر الإعلان الرسمي عن خبر الاتفاق بين طهران وواشنطن، كما كان متوقعاً، في الأسواق المالية الإيرانية، حيث أدى انحسار جزء من التوقعات التضخمية إلى تراجع الأسعار في أسواق العملات الأجنبية والذهب، فيما واصل سوق رأس المال مساره الصعودي.

وشهدت الأسواق المالية، بما في ذلك الدولار في السوق الحرة بطهران والذهب، خلال الأسبوع الماضي موجة من التذبذب وتصحيح الأسعار.

وقد اشتدت هذه الموجة أمس الإثنين (١٥ يونيو/ حزيران) عقب الإعلان الرسمي عن الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة من خلال البيان الرسمي الصادر عن المجلس الأعلى للأمن القومي، وسرعان ما امتدت آثارها إلى سائر أسواق الأصول.

وتُظهر مراجعة مسار التداولات يوم الاثنين، أن سوق العملات الأجنبية دخل، بعد فترة من الارتفاع والتوقعات التصاعدية الناجمة عن التوقعات التضخمية، مرحلة جديدة من «تفريغ الضغوط النفسية والمضاربات»، وهي مرحلة شهدت خلالها الأصول المقومة بالدولار والمرتبطة به انخفاضاً متزامناً في الأسعار.

وفي السياق ذاته، شهد سوق الذهب والعملات الذهبية، وإنْ بتأخر نسبي، انخفاضاً في الأسعار بوتيرة أشد من الدولار، وهو ما يعزوه الخبراء إلى تزامن تراجع سعر الصرف مع انخفاض الطلب الاستثماري في السوق المحلية.

وبحسب متعاملين في السوق، شكّل إصدار بيان المجلس الأعلى للأمن القومي نقطة تحول في تغيير التوقعات داخل سوق العملات الأجنبية. وتحولت الأجواء النفسية في السوق بسرعة من ترقب ارتفاع الأسعار إلى التوجه نحو البيع وجني الأرباح.

وأدى ارتفاع المعروض في سوق العملات الأجنبية إلى انتقال الضغوط الهبوطية سريعاً إلى السوق النقدية للدولار ثم إلى سوق الذهب.

وفي السوق الحرة للعملات الأجنبية، تداول الدولار الأمريكي في حدود ١٦٣ ألف تومان، مسجلاً تراجعاً بنحو ١٠ آلاف تومان مقارنة بيوم أمس الأول. أمّا في سوق رأس المال، فقد سارت الأوضاع بصورة إيجابية، حيث واصل السوق مساره الصاعد، وتمكن صباح أمس من اختراق مستوى ٤/٩ مليون نقطة، ومع ارتفاع بلغ ١٥٩ ألف نقطة بات على أعتاب دخول مستوى ٥ ملايين نقطة وتسجيل إنجاز لافت.

بدعم من القطاع الخاص ومشاريع البنية التحتية؛

خوزستان تسرّع خطط الإقتصاد البحري عبر الموانئ الذكيّة والميناء الجاف

استقطاب استثمارات جديدة وتهيئة بيئات آمنة وموثوقة لحضور المستثمرين من أهم أولويات القطاع البحري في المحافظة

الوفاق/ استعرض المدير العام للموانئ والملاحة البحرية في محافظة خوزستان خطط تطوير الاقتصاد البحري في المحافظة، قائلاً: إن استثمارات القطاع الخاص البالغة نحو ٧٠ ألف مليار تومان في ميناء الإمام الخميني(رض)، إلى جانب تطوير الموانئ الذكية، وإطلاق الميناء الجاف، واستكمال سلاسل القيمة، تُعد من أبرز البرامج المقررة للاستفادة من القدرات البحرية التي تتمتع بها خوزستان.

وأوضح بهروز آقائي، أمس الإثنين، على هامش الاجتماع التخصصي للإقتصاد البحري في محافظة خوزستان، الذي عُقد بمشاركة مديري الموانئ والمسؤولين المحليين والناشطين الاقتصاديين: أن خوزستان تُعد واحدة من أهم المحافظات الإيرانية في مجال الإقتصاد البحري، بفضل امتلاكها شريطاً ساحلياً واسعاً وموانئ استراتيجية، إلا أن جزءاً من إمكاناتها لا يزال غير مستثمر بالشكل المطلوب.

استثمارات بقيمة ٧٠ ألف مليار تومان في ميناء الإمام الخميني(رض)

وأشار آقائي إلى أن تطوير البنى التحتية للموانئ يندرج ضمن أولويات العمل الحالية، مضيفاً: أن قيمة مشاريع استثمارات القطاع الخاص في ميناء الإمام الخميني(رض) تُقدَّر بنحو ٧٠ ألف مليار تومان، وسيتم توجيه هذه الموارد إلى تطوير المنشآت المينائية، ورفع كفاءة المعدات اللوجستية، وزيادة الطاقة الاستيعابية لعمليات تفريغ وتحميل البضائع.

وتابع المدير العام للموانئ والملاحة البحرية في خوزستان: أن استقطاب استثمارات جديدة وتهيئة بيئات آمنة وموثوقة لحضور المستثمرين يُعدان من أهم أولويات القطاع البحري في المحافظة.

خوزستان واحدة من أهم المحافظات الإيرانية في مجال الإقتصاد البحري بفضل امتلاكها شريطاً ساحلياً واسعاً وموانئ استراتيجية

التوجه نحو الموانئ الذكية والخدمات على مدار الساعة

وأشار آقائي إلى البرامج التقنية الجاري تنفيذها في موانئ خوزستان، قائلاً: إن العمل مستمر على تزويد الموانئ بالتقنيات الحديثة وتقديم الخدمات التشغيلية والجمركية على مدار ٢٤ ساعة يومياً، مؤكداً أن تطوير الموانئ الذكية من شأنه أن يعزز المكانة التنافسية للمحافظة في مجالي التجارة والنقل البحري.

وأضاف: أن زيادة سرعة تقديم الخدمات، وخفض التكاليف اللوجستية، وتسهيل الإجراءات التجارية، تُعد من أبرز المزايا المتوقعة لتنفيذ هذه المشاريع.

الميناء الجاف.. حلقة استكمال السلسلة اللوجستية

ووصف المدير العام للموانئ والملاحة البحرية في خوزستان إنشاء الميناء الجاف بأنه من البرامج المهمة الأخرى في المحافظة، مشيراً إلى أن هذه البنية التحتية قادرة على تعزيز الربط بين الموانئ البحرية وشبكة النقل البري، وأداء دور فاعل في خفض كلفة ومدة نقل البضائع. وأوضح: أن تطوير الشبكة اللوجستية يُعد أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق أهداف الإقتصاد البحري وزيادة حصة خوزستان في التجارة الإقليمية.

استكمال سلاسل القيمة وتطوير الصناعات التحويلية

وأكد آقائي ضرورة إيجاد قيمة مضافة داخل المحافظة، قائلاً: إن سياسة خوزستان لا تقتصر على نقل المواد الخام فحسب، بل تركز أيضاً على تطوير الصناعات التحويلية والتكميلية بهدف زيادة فرص العمل وتحفيز النمو الإقتصادي.

واعتبر منطقة البتروكيماويات الاقتصادية الخاصة واحدة من أهم المقومات التي تتمتع بها خوزستان، مضيفاً: أن أكثر من خمسة عقود من النشاط في صناعة البتروكيماويات وفّرت للمحافظة خبرات متراكمة وبنية تحتية قيّمة تُمكّنها من استقطاب استثمارات جديدة.

ضرورة تنسيق جهود الجهات المعنية لتطوير الإقتصاد البحري

من جانبه، أكد رئيس الاجتماع التخصصي للإقتصاد البحري في المحافظة على ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين الأجهزة التنفيذية. وقال مهرداد نيكو: إن على مختلف الجهات المعنية تجنب العمل المنفرد أو المتفرق، ومتابعة برامجها في إطار وثيقة التنمية البحرية الوطنية، بما يسهم في تحقيق الأهداف المرسومة بوتيرة أسرع.

تقدم بنسبة ٧٠٪ في مشروع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

وأعلن خلال الاجتماع أيضاً أن مشروع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حقق حتى نهاية شهر مايو/ أيار من العام الجاري تقدماً بلغ نحو ٧٠٪. ويجري تنفيذ هذا المشروع بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الساحلية، وحماية البيئة، والاستفادة المتوازنة من الإمكانات الاقتصادية المتاحة.

ووفقاً للخطط الموضوعة، فإن تنشيط دور القطاع الخاص، وتقليص العقبات الإدارية، وتسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية، ستُشكّل أبرز أولويات الاقتصاد البحري في خوزستان حتى أفق عام ٢٠٢٦.

بالاعتماد على الكفاءات الوطنية والتقنيات الحديثة؛

عودة ٦ حفارات إلى الخدمة ضمن خطة لتحديث أسطول الحفر الإيراني

الوفاق/ أعلن الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للحفر عن إعادة ٦ أجهزة حفر متوقفة إلى دورة العمليات بعد إنجاز أعمال الصيانة الشاملة لها، مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي في إطار برنامج التحول الخماسي الذي تتبناه الشركة بهدف استعادة القدرات التشغيلية، ورفع مستويات الكفاءة والإنتاجية، وتحديث أسطول الحفر.

وصرح مرتضى فولادي، أمس الاثنين، على هامش اجتماع توجيه عمليات الحفر في أهواز (جنوب البلاد)، بأن نهج الشركة الوطنية للحفر خلال الأشهر السبعة الماضية استند إلى التركيز على استعادة القدرات التشغيلية وتحسين مؤشرات الإنتاجية، بالاعتماد على الإمكانات الذاتية للشركة، والاهتمام بالكوادر البشرية المتخصصة وذات الخبرة، إلى جانب الاستفادة من المعدات التشغيلية الفاعلة. وأضاف: أن الاستراتيجية العامة للشركة في هذا المسار ترتكز على خمسة محاور رئيسية، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في الأداء والحفاظ على المكانة الاستراتيجية للشركة.

ووصف الرئيس التنفيذي للشركة الرؤية المستقبلية بأنها قائمة على التحول والنمو والارتقاء والاعتماد على القدرات الوطنية، موضحاً: أن المحاور الأساسية تشمل تعزيز التعاون مع الشركات المعرفية والتكنولوجية، وتجديد الكوادر وضخ دماء شابة، وإحياء أسطول الحفر، والارتقاء برأس المال البشري، وتحسين مستوى الرفاه الوظيفي، وصيانة أصول الشركة وممتلكاتها. وأشار إلى أنه تم إعداد خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد لكل محور من هذه المحاور، وقد دخلت مراحل التنفيذ بالفعل.

واعتبر فولادي، أن الاعتماد على القدرات العلمية المحلية يُعد ضرورة لتحقيق الأهداف المنشودة، موضحاً: أنه في هذا الإطار تم تحديد احتياجات قطاع الحفر وإقامة قنوات تواصل منظمة مع المراكز العلمية والشركات المعرفية، إلى جانب تشكيل فرق عمل تخصصية مشتركة لتوطين المعدات المتقدمة عالية التقنية والمعدات التشغيلية اللازمة. وأضاف: أن إحياء أسطول الحفر وإعادة أجهزة الحفر المتوقفة إلى دائرة العمليات يُعدان من أولويات الشركة، موضحاً: أن أجهزة الحفر تمثل أصولاً حيوية للشركة، وأن توقفها يعني هدر جزء من الطاقات والإمكانات المتاحة. وتابع قائلاً: إن إعطاء الأولوية لأعمال الصيانة الشاملة ومعالجة المشكلات الفنية في أجهزة الحفر أُدرج ضمن خطط الشركة منذ أوائل شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وأسفر ذلك خلال الأسابيع الأخيرة عن إعادة ٦ أجهزة حفر متوقفة إلى الخدمة بعد إخضاعها لأعمال الصيانة الشاملة والتحديث. كما أشار إلى إعداد جدول زمني لإعادة عدد آخر من أجهزة الحفر إلى دائرة العمليات في أقرب وقت ممكن، وهو ما يجري العمل على تنفيذه ومتابعته حالياً.

ووفقاً لهذا التقرير، تمتلك الشركة الوطنية الإيرانية للحفر حالياً ٧٣ جهاز حفر برياً وبحرياً من الفئات الخفيفة والثقيلة وفائقة الثقل.

عبر مشاريع استثمارية ولوجستية وتقنية كبرى؛

مدينة مطار الإمام الخميني(رض) ستصبح قطباً اقتصادياً واستثمارياً في المنطقة

الوفاق/ قال المدير التنفيذي لشركة مدينة مطار الإمام الخميني(رض): إن مدينة المطار ستتحول إلى قطب إقتصادي وإستثماري على مستوى المنطقة من خلال تنفيذ المشاريع المحورية والرائدة.

وأوضح رامين كاشف آذر، أمس الاثنين، خلال مراسم بدء ترقيم المركبات وإزاحة الستار عن لوحة المنطقة الحرة لمدينة مطار الإمام الخميني(رض): أن المطارات في مختلف أنحاء العالم تحولت منذ عام ٢٠٠٠ إلى مدن مطارية، وأصبحت محركات للتنمية الإقتصادية ومراكز لمجموعات الأعمال وريادة الأعمال.

وأضاف: أن ما تشهده المدن المطارية العالمية اليوم لا يقتصر على المناطق المخصصة للطيران ومباني الركاب، بل يشمل أيضاً مناطق لوجستية وسياحية ومناطق حرة، فضلاً عن البنى التحتية والتكنولوجيا.

وأشار كاشف آذر إلى المساحة البالغة ١٤ ألف هكتار التابعة لمدينة مطار الإمام الخميني(رض)، والتي خُصص منها ٣٥٠٠ هكتار للمنطقة الجوية، موضحاً: أن المرحلة الأولى من المخطط الشامل ترتبط بالمشاريع المحورية، حيث تستحوذ الأنشطة اللوجستية على الحصة الأكبر من هذه المساحة. لكنه أكد في الوقت نفسه أن المدينة المطارية يجب أن تتجه نحو التكنولوجيا والاعتماد على البيانات.

وأضاف: إن العمل جارٍ، حتى نهاية العام الجاري، على إطلاق برج التكنولوجيا وبرج الذكاء الاصطناعي في هذه المدينة، وذلك بموجب مذكرة تفاهم مع معاونة الشؤون العلمية التابعة لرئاسة الجمهورية.

ووصف المدير التنفيذي لشركة مدينة مطار الإمام الخميني(رض) المشاريع الأربعة الرئيسية المحركة لمدينة مطار الإمام بأنها تشمل مشروع «إكسبو»، و«قرية الصحة»، و«الميغامول»، و«المعسكر الرياضي الدولي»، مؤكداً أن تنفيذ هذه المشاريع سيحول المنطقة إلى قطب اقتصادي واستثماري بارز، مشيراً إلى أن الجهود تتركز حالياً على تطوير قطاع الخدمات اللوجستية في المنطقة، مضيفاً: أنه في حال إزالة العقبات القائمة، سيتم خلال الأشهر المقبلة وضع حجر الأساس لأكبر «ميغا مول» مرتبط بالمطارات في البلاد داخل هذا المجمع.

وأكد كاشف آذر، أن جذب الاستثمارات يُعد أحد أهم برامج الشركة، إلا أن التركيز في المدى القصير سيكون على تنفيذ مشاريع الإقتصاد الرقمي.

إيران وأرمينيا تبحثان سبل تنمية وتيسير التبادل التجاري

ناقش رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية مع السفير الأرميني في طهران استراتيجيات تعزيز وتسهيل التجارة البينية بين البلدين.

وتطرق في الاجتماع الذي عُقد في مقر مصلحة الجمارك الإيرانية بحضور المستشار الإقتصادي للسفارة الأرمينية إلى الأوضاع في معبر «نوردوز - مغري» الحدودي، حيث جرى بحث سبل تيسير حركة التجارة وتسريع عمليات الاستيراد والتصدير، انطلاقاً من علاقات الصداقة والتعاون الوثيقة التي تجمع البلدين.

كما تناول اللقاء التحضيرات للاجتماع المرتقب بين رئيسي جمارك البلدين، وتبادل الجانبان وجهات النظر حول آليات تنفيذ الاتفاقيات المشتركة المبرمة سابقاً.

وأكد الطرفان على توافر الإمكانات اللازمة لتطوير التبادل التجاري، مشيرين إلى قدرة البلدين على رفع مستويات التبادل وحركة العبور لتتجاوز الأرقام الحالية، مع التأكيد على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه إدارات الجمارك في تحقيق هذا الهدف.